

## الشرائع العراقية القديمة

دراسة تاريخية حول نشأتها وتطورها وأثرها في تنظيم الحياة

الاجتماعية في العراق القديم

دكتورة نبيلة محمد عبد الحلیم

كلية التربية - جامعة الاسكندرية

لا شك أن لدراسة الشرائع العراقية القديمة أهميتها البالغة ، لأنها تلمح بعض الضوء التاريخي على العلاقات الانسانية التي سادت المجتمع العراقي القديم ، لاسيما وأن هذه الشرائع من أقدم ما اكتشف من الشرائع القديمة . يضاف إلى هذا أن هذه الشرائع قد سجلت في حجة حاسمة في الحياة السياسية والادارية والقانونية للشعب العراقي القديم . لهذا فهي تمثل نهاية العصر الذي ساد فيه العرف غير المكتوب ، وبداية عصر أكثر تطوراً بدأت فيه الشرائع المدونة .

ومن العلامات البارزة في حضارة الشرق الأدنى القديم ، تعلق السومريون واحترامهم وتمسكهم بالقوانين ، فكانت كافة المعاملات تجرى وفق أحكام معروفة . وهذا التعامل المنظم لا يمكن أن يزدهر الا بتطبيق العدالة . وقد وضعت منطقة الشرق الأدنى القديم أصول الحضارة الانسانية في كافة أوجه النشاط الانساني ، حيث توصل انسان هذه المنطقة إلى الاستقرار قرب نهاية عصور ما قبل التاريخ وبصفة خاصة في العصر الحجري الحديث . ومن مظاهر حضارة الشرق الأدنى القديم ، الشرائع التي تعد أولى

الجهود البشرية في تنظيم الحياة وفق أصولها وقواعد السلوك لأفراد المجتمع .  
ولقد تفاخر ملوكهم بإقامة العدل واحترام القانون في بلادهم . وتأسيساً على ذلك ، فإننا نجد أن المفاهيم القديمة كانت تضع القانون والعدالة ضمن الأفكار الرئيسية سواء من زاوية المفهوم النظري أو التطبيق العملي لدرجة يمكن معها القول بأن أثرهما كان واضحاً في المجتمع السومري القديم ،  
بدليل التركة الأثرية التي عثر عليها والتي تمثل في الألواح من الألواح الطينية المنقوشة بمختلف الوثائق القانونية السومرية . ومن أمثلة تلك الوثائق يمكن الإشارة إلى الوصايا والعقود ونصوص المعاهدات والايصالات (١) .  
هذا وكان الطالب في بلاد سومريتهم بدراسة المواد القانونية مع غيرها من العلوم . وكانت دراسة القانون تتطلب ضبط العبارات والمصطلحات القانونية واستنساخ نصوصها (٢) . كما كان القضاة على دراية واسعة بتفسيرات القوانين وتطبيق القواعد القانونية . هؤلاء هم الذين وضعوا أسس أصول الفقه في القانون . وكان الكتيبة يأخذون قطعاً وقرأوا من الدراية القانونية في معاهد خاصة ليضيقوها في الشريعة وأحكامها ، وخلقوا ما يطلق عليه مؤلفات فقهية بشرح بعضها الصيغ القانونية (٣) .

وعلى الرغم من تنوع مصادر القوانين القديمة ، وبالرغم من اختلاف أهميتها بحسب كل عصر ، فإنه يمكن أن نرد المصادر الرئيسية إلى أربع مجموعات هي : العرف ، والتشريع أو التقيينات ، ووثائق الحياة اليومية

(1) Kramer, S.N., From the Tablets of Sumer, Indian Hills, Colorado, 1956.

ترجمه العربية طه باقر بعنوان «من الواح سومر» مراجعة وتقديم أحمد نغرى ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) سمويل كريب ، نفس المرجع ، ص ١٢٢ .

(٣) طه باقر ، شرائع العراق القديم ، مجلة سومر ، المجلد الثالث ، الجزء الثاني ، ١٩٤٧ ، ص ١٧٤ .

والنصوص الأدبية والتاريخية . وهما من هذه المصادر ، العرف ، والتشريعات نظراً لارتباطهما الوثيق بموضوع البحث .

ففيما يتعلق بالعرف ، فيمكن اعتباره أقدم المصادر القانونية لأنه من صنع الجماعة مباشرة . ويمكننا تعريف العرف بأنه مجموعة القواعد المألوفة التي تضعها الجماعة تلقائياً دون تدخل من جانب الدولة (١) .

ومن هذا التعريف ، يتضح أن للعرف ركنين : أولهما مادي ويتمثل في التكرار ، ذلك أن الجماعة تدرج على سلوك معين ، أو على مراعاة شكل معين على نحو تلقائي دون تدخل من جانب الحاكم . والتكرار لا يتحقق إلا إذا مضى عليه زمن كاف لتثبيت السلوك أو الشكل محل التكرار . ويكفي أن نشير إلى اتباع العرف مدة طويلة من شأنه أن يؤكد . والركن الثاني للعرف ، هو الركن المعنوي ، ويتمثل في الاعتقاد بالزام السلوك أو الشكل للأفراد . ويقترن الإلزام بجزاء توقعه الجماعة على من لا يلتزم بالعرف . من أمثلة ذلك القتل بالرجم (٢) . ويؤخذ على العرف وهو قانون غير مدون أنه قد يشوبه الغموض سواء من حيث وجوده أو عدم وجوده ، أو من حيث مداه أن وجد .

هذا وقد خضعت بلاد العراق القديمة خلال العصور السحيقة في القدم لحكم العرف ؛ فكانت تتبع قواعد غير مكتوبة ، محفوظة في ذاكرة الحكماء ورجال الدين في العشيرة أو القبيلة أو الدولة ، متضمنة عادات الأسلاف وتقاليدهم .

---

(١) يعرف البعض العرف بأنه مجموعة القواعد التي تنشأ من درج الناس عليها يتوازونها جيلاً بعد جيل ، والتي لها جزاء قانوني كالتشريع سواء بسواء .

عمر مینوح مصطفی ، أصول تاریخ القانون ، الإسكندرية ١٩٦٣ ص ٦٧٤ .

(٢) حسن كبرية ، المدخل إلى القانون ، الاسكندرية ١٩٧٠ ، ص ١٦ .

وأيضاً سید عبد اللہ تناغر ، النظرية العامة للقانون ، الاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ١٠٠

٤٢٣ ، ٤٢٧ وما بعدها .

أما بالنسبة لنطاق العرف ، فقد كان العرف يحكم النظم على اختلاف أنواعها مثل نظام الأسرة ، ونظام الملكية ، والعلاقات بين المواطنين ، ونظام العبادة . وإقامة الشعائر الدينية للاله ، والقانون الجنائي ، وكل العلاقات مع السلطات العامة (١) .

هذا ولقد كانت القواعد العرفية الأولية تقرب كثيراً من الأحكام الدينية وذلك لأن ملوك العصور الأولية لم يكونوا مجرد رؤساء سياسيين فحسب ، بل كانوا يعتبرون موفدين من قبل الآلهة لحكم البشر بالنيابة عنها . ولقد تضمنت شريعة حمورابي Hammurabi بعض أحكام مصدرها القواعد العرفية القديمة .

أما فيما يختص بالتشريع والتفتينات ، فيمكن القول بأن مكانة العرف بدأت تنحسر لصالح التشريع ثم لصالح المجموعات القانونية التي أطلق عليها تجاوزاً مصطلح «تفتينات» وقد اضطرت رئيس العشيرة ثم رئيس القبيلة ثم الملوك إلى التدخل لسببين : أولهما في الحالات التي لم يكن العرف فيها قد تكون بعد . وثانيهما : في الحالات التي اقتضت استعمال مملكة هؤلاء التدخل لشكالة العرف أو لغرض احترامه . وبهذا حل التشريع محل العرف ، وامتاز عليه بالمرونة لأنه متطور ، وبالوضوح لأنه مكتوب (٢) . هذ ومما لا شك فيه ، أن كتابة القواعد القانونية العرفية من شأنه أن يحفظها من الضياع ويحول بينها وبين النسيان (٣) . وربما يكون الدافع إلى تدوين القوانين هو نشرها بين الناس حتى لا تحتكره طائفة معينة تفسره لمصلحتها الخاصة وهذا ما حدث للقانونيين اليوناني والروماني (٤) بينما لم تصادف مثل هذا الباعث فيما يختص بالقوانين العراقية القديمة .

(١) عبد المجيد عبد الحفناوي ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الاسكندرية ١٩٨١ ،

ص ٢٤٥ .

(٢) حسن كيرة ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) صوفى أبو طالب ، مبادئ تاريخ القانون ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٤٣ .

(٤) صوفى أبو طالب ، نفس المرجع ، ص ١٤٤ .

أما فيما يختص بسنات التشريع ، فيلاحظ أن القواعد التشريعية كانت ملكية ودينية في آن واحد ، لأن كلمة الملك هي التي كانت تخلق القانون ولكن يرجد من ورائها دائماً إلهاء إلهي . ونورد فيما يلي مثالا لسنات التشريعات العراقية ، تدل على ازدواج صفى الملكية والألوهية : تضمن لوح اورنامو Ur-Nammu مقدمة مطولة ورد بها مايلي : «... عن الإلهان آن An وانليل Enlil الإله القمر نا - ان - نا Na-n-na ملكاً على مدينة أور (١) ...» ثم اختار هذا الإله بدوره اورنامو ليحكم بلاد سومر ومدينة أور بصفته نائباً عنه يمثل في الأرض . وكانت باكورة أعمال هذا الحاكم الجديد ، ضمان سلامة أور وبلاد سومر في النواحي الادارية والعسكرية (٢) .

كما يبدأ تشريع لبث عشتار Lipit-Ishtar بمقدمة تتضمن أن الإله آن والإله انليل هما اللذان وضعا لبث عشتار على العرش «... دعا آن وانليل لبث عشتار ، الراعي الصالح الذي نطق باسمه نونامير Nunamir (انليل) ليشولى إمارة البلاد لكي يقيم العدل فيها ، ويقضى على الشكوى ، ويدمر العصاة ، ولكن ينشر الرخاء بين السومريين والآكديين (٣) ...» . كما أن التشريعات ومن بعدها التقنيات ، كانت تنتهى بصب اللعنات على من يخالفها ، وتتوعد بالعقوبات الشديدة الدنيوية . وفي الإمكان معالجة التشريعات العراقية القديمة وفقاً لترتيبها التاريخي .

ففيما يختص بتشريع أوروكاجينا Urukagina ، فقد تم العثور على أربع نسخ منه في اطلال مدينة لجش Lagash عام ١٨٧٨ (٤) ويلاحظ أن أوروكاجينا قد هدف من وراء تشريعه هذا إلى تطبيق العدل الاجتماعي

(1) Finkelstein, J.J., "The Laws of Ur-Nammu," (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, p. 523.

(٢) صويل كرير ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(3) Kramer, S.N., Lipit-Ishtar Law Code, "Prologue", (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, P. 159.

(٤) صويل كرير ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

حيث نلمس اهتمامه بحماية الطبقات الفقيرة من المستغلين وجباة الضرائب إلى الدرجة التي يمكن القول معها بأنه «لم يعد هناك جاب للضرائب» (١) . كما استطاع أورو كاجينا أن يخفف الاعباء الملقاة على عاتق بعض الطبقات الكادحة من قبل الحكام والكهنة (٢) . وكان من بين تلك الطبقات الملاحين وصيادى السمك والفلاحين والرعاة حيث اعفوا من دفع الفضة التي كانت مفروضة عليهم . كما احتوى تشريع أورو كاجينا على قائمة اجبارية بالأسعار والأجور (٣) . وقد قضى بقانونه على استغلال الاغنياء للفقراء . فمثلا ، إذا حدث أن «بيت الرجل الوضيع كان بجوار بيت الثرى الكبير ، وقال الرجل الكبير له أريد أن ابتاعه منك ، وإذا أصر الرجل الكبير على شرائه وأجابه الرجل الوضيع : ادفع لى الثمن الذى أراه مناسباً ، ولكن لم يوافق على شرائه الرجل الكبير ، فلا يحق لذلك الرجل أن يملك على بيت الوضيع (٤)» .

وقد تطلب اصدار تلك التشريعات اجراء بعض التعديلات فى النظام الادارى والغاء بعض المناصب ... فى حدود مملكة الاله ننجرسو Ningirsu وحتى البحر ، كان هناك مفتشون ، الغيت مناصبهم (٥) ... .

وعلى الرغم من أن تشريعات اورو كاجينا قد حققت أهدافها الاجتماعية الا أنه سرعان ما ذهب أورو كاجينا واصلاحاته ، عندما سقطت مدينته على يد لوجال زاجيرى Lugal Zagisi حاكم مدينة أوما .

(١) مسويل كيرير ، نفس المرجع ، ص ١١١ .

(2) Gadd, C.J., "The Cities of Babylonia", (in) C.A.H., Vol. 1, Part 2A, Cambridge, 1971, P. 141.

(3) Gadd, C.J., "Hammurabi and the End of his Dynasty", (in) C.A.H., Vol. 11, Part 1, Cambridge, 1973, P. 190.

(٤) مسويل كيرير ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(5) Gadd, C.J., "The Cities of Babylonia", (in) C.A.H., Vol. 1, Par 2A, Cambridge, 1971, P. 141.

وفيا يتعلق بتشريع اورنامو ، فقد أصدره الملك اورنامو لكي يضمن تطبيق العدل في البلاد والعمل على اصلاح احوال رعاياه (١) . والتشريع مكتوب باللغة السومرية القديمة . وقد بدأ هذا الملك حكمه قبل الملك حورابي بحوالي ثلاثة قرون . ويعتبر تشريعه حتى الآن أقدم النصوص التشريعية القديمة المعروفة لنا . وقد دون على لوح نفر (٢) الموجود حالياً بين مجموعات الشرق القديم في استانبول . واللوح ينقسم إلى ثمانية أعمدة يوجد أربعة منها في كل وجه . ولكن أقل من نصف محتوياته الأصلية مازال سليماً . ان وجه اللوح الأكثر وضوحاً يحتوي على مقدمة يجعله أقل احتواء على المادة القانونية . أما النص B فيحتويه كسرتين تحملان رقمي u.7739 و u.7740 وقد عثر عليهما في اور ونشرهما جرفي Gurney و كرامر (٣) Kramer

أما فيما يختص ببنود هذا التشريع ، فقد ترجم فنكلستين (٤) Finkelstein ثمعة وعشرين مادة حيث لم يتمكن من ترجمة باقي النص لتهمسه . وأحد هذه المواد تتعلق بالاثبات بالبينة عن طريق الامتحان بالالقاء في النهر (٥) . وهذه طريقة كانت تمارس في العصور القديمة وبوجه خاص في الاتهام الخاص

• قام كرامر باستنساخ وترجمة لوح منقوش بأجزاء من شريعة أورنامو  
أنظر : TextA, Ni 3191.

Kramer, S.N., (in) *Orientalia*, XXIII, 1954, PP. 40ff.

(١) صويل كرامر ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٢) صويل كرامر ، نفس المرجع ، ص ص ٤٢٠ ، ٤٢١ ، أشكال

٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ .

أنظر

(3) Gurney, O.R., and Kramer, S.N., (in) *A.S.*, XVI, Chicago, 1965, PP. 13—19.

(4) Finkelstein, J.J., *Op. Cit.*, PP. 523—525.

(5) Finkelstein, J.J., *Ibid.*, P. 524.

عمارة أعمال السحر(1). وقد تضمن قانون حمورابي (في مادته الثانية) (٢) هذه البيئة بدورها. وتتضمن مادة أخرى مكافئة من يعيد العبد الآبق إلى سيده. أما باقي المواد فتبين مبدأ الدية الاجبارية. وهذا تكون الدية قد سبقت القصاص منذ عام ألفين ق. م.

ونورد فيما يلي ترجمة لنصوص الدية (٣) :

— إذا رجل ضد رجل ... بألة ... قطع القدم فعليه أن يؤدي ١٠ شبقلات من الفضة .

— إذا كسر رجل عظام رجل آخر بالسلاح ، فسوف يؤدي له مينا واحدًا من الفضة .

— إذا قطع رجل أنف رجل بسكين نحاس فسوف يؤدي ثلثي المينا من الفضة .

ويعلق كرمير على اعتناق تشريع اورنامو لمبدأ الدية بقوله ، ان هذا القانون أكثر انسانية من قانون حمورابي نفسه . (٤) كما يلاحظ البعض الآخر أن قانون حمورابي الأكثر حداثة جاء أكثر تأخرًا في هذا المجال ، وهو تطور عكس الملاحظ في تاريخ القانون الجنائي (٥) وقد نشر مؤخرًا جزئين من

---

(١) صويل كرمير ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(2) Meek, T.J., "The Code of Hammurabi", the Laws, (in) A.N.E.T. Princeton, 1969, P. 166.

(3) Finkelstein, J.J., Op. Cit., P. 524.

« وحدة الأوزان عند السمرين وتنقسم إلى ستين شاقلا ويبلغ وزنها حوالي ٥٥٠ جرام .

(٤) صويل كرمير ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٥) عبد المجيد محمد الحفناوي ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

ألواح عثر عليها في أور (١) تتناول بعض مواد من شريعة أورنامو التي تتعلق بالعقوبات المفروضة في حالة المرأة التي ترتكب الفاحشة ، والبنت المستعبدة التي تضع نفسها في مستوى سيدتها (٢) وفي حالة الاعتداء على أرض الغير .

أما فيما يخص بتشريع اشنونا (٣) • Eshnunna (بلالاما) ، فقد عثر على أجزاء من هذا التشريع في اشنونا بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ (٤) مدونا على لوحين من الطين في تل أبو حرميل . • • وقد نسب البرشت

أنظر :

- (1) Gurney, O.R., and Kramer, S.N., "Two Fragments of Sumerian Laws" (in) Studies, ... Landsberger, P, 13 ff.  
(2) Gadd, C.J., "Babylonia C. 2120—1800 B.C.", (in) C.A.H., Vol. 1, Part 2B, Cambridge, 1971, R. 598.

علق على قوانين أورنامو كل من كورسكو و. Korosec, V. وكايا Klíma J. وفنكلستين

أنظر

Finkelstein, J.J.; (in) J.C.S., 22, 1968—1969, PP. 66ff.

ترجمة هذا القانون

(٣) طه باقر ، قانون جديد من تل أبو حرميل ، مجلة سومر ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، ص ١٤٢ .

وأيضاً نجيب ميخائيل ابراهيم ، مصر والشرق الأدنى القديم ، حضارة العراق القديمة ، الجزء السادس ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٥ - ٤٩ .  
والقانون محفوظ حالياً بالمتحف العراقي تحت رقم ٥١٠٥٩ ، ٥٢٦١٤ .

• كانت مدينة أشنونا تقع عند تل أسمر ، حيث أجريت حفائر على يد المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو

Goétze, A., "The Laws of Eshnunna", (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, P. 161.

(4) Moscatti, S., Ancient Semitic Civilization, London, 1957.

ترجمة العربية السيد يعقوب بكر ، وراجعه محمد أنصاف بعنوان «الحضارات السامية القديمة» القاهرة ، ص ٩٦ .

• • كانت أبو حرميل جزءاً من مملكة أشنونا التي كانت تشغل منطقة ديال شرق بغداد والتي ازدهرت في المرحلة الواقعة بين سقوط دولة أور الثالثة (حوالي الفين ق.م.) وقيام إمبراطورية حمورابي .

جوتز (١) Albrecht Goétze هذا التشريع إلى ملك يدعى يلالاما ، ثم عدل عن هذه التسمية ونسبها إلى مدينة اشتونا . والتشريع مدون باللغة الأكديّة (٢) ويتضمن مقدمة وستين مادة تعالج عدة موضوعات كالزواج والطلاق (٣) والوديعة والاجارة وتحديد أسعار بيع السلع الرثبية. كما تتضمن جانباً ملحوظاً من الأحكام العقابية مثال ذلك (٤) (مادة ٢٣) إذا لم يكن لرجل دعوى قبل آخر ومع ذلك استرهن جاريته واحتجزها في بيته ثم قتلها فانه يدفع مقابلها جارين له . (مادة ٢٤) إذا لم يكن له دعوى قبله ومع ذلك احتجز زوجة موشكينوم • Mushkenum أو طفلاً له وقتلها ، فان هذه جريمة كبرى ... ان المحتجز يقتل .

وقد أخذ هذا القانون مبدأ الدية في جرائم الايذاء، فنص على أنه إذا عض انسان أنف آخر وقضمه ففطله ، فانه يدفع مينا من الفضة . وللعين يدفع مينا من الفضة ، وللسن نصف مينا ، وللأذن نصف مينا ، والالطمة على الوجه عشر شواقل من الفضة (مادة ٤٢) .

كذلك نص هذا القانون على بعض الجرائم ضد الأموال . مثال ذلك : ان من يقبض عليه في حقل (موشكينوم) اثناء المحصول خلال النهار يدفع

(1) Goétze, A., Op. Cit., PP. 161—163.

أنظر

Goétze, A., "The Laws of Eshnunna" (in) Ann. A.S.O.R., 31, New Haven, 1956, PP. 4ff and 21f.

(2) Gadd, C.J., "Hammurabi and the End of his Dynasty", (in) C.A.H., Vol. 11, Part 1, Cambridge, 1973, P. 187.

(3) Gadd, C.J., Ibid., P. 188.

(4) Goétze, A., Op. Cit., P. 162.

• من المتصلين بالقصر أو المعبد .

١٠ شواقل من الفضة . ومن يملك به ليلا هناك يقتل ولا يخرج حياً .  
(مادة ١٢) .

وتعتبر شريعة اشنونا أقدم شريعة قسمت المجتمع العراقي القديم إلى ثلاث طبقات (١) هي الاشراف (اويلم Awilum) وطبقة الاحرار من عامة الشعب (موشكينو) والأرقاء أو العبيد اردو (العبد) وامتو (العبد) .

وفيا يتعلق بشريعة لبت عشتار (ايسين) فقد اصدرها خامس ملوك ايسين . وقد سجلت هذه الشريعة على لوح طيني مجفف بالشمس (٢) ، وجدت نسخ منها مدونة على سبعة ألواح طينية بالخط المساري وباللغة السومرية . ، عثر على ستة منها في نييور وموجودة بمتحف الجامعة بلندن ، أما السابعة فموجودة حالياً بمتحف اللوفر . وبالنسبة لمحتويات هذه الشريعة ، فقد جمعها فرنسيس ستيل F. Steele وصمويل كرايمر (٣) ثم نشرت ١٩٤٨ (٤) حيث ظهر أنها تشتمل على مقدمة كما سبقنا الاشارة

---

(١) اندوار غالي اندهي ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، بنغازي ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٤ .

(٢) صمويل كرايمر ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ومن المحتمل أن تكون هناك نسخة بالأكدي قد نشرت

Gadd, C.J., "Babylonia C.2120-1800 B.C.", (in) C.A.H., Vol. 1, Part 2B, Cambridge, 1971, P. 635.

(3) Steele, F.R., "The Code of Lipit-Ishtar", (in) A.J.A., 52, 1948, PP. 425—450. and Kramer, S.N., The Sumerians, Their History Culture and Character, Chicago, 1963, PP. 336ff.

(٤) طه باقر ، قانون لبت عشتار ، مجلة سومر ، المجلد الرابع ، الجزء الثاني ١٩٤٨ ، ص ٤ .

وخاتمة \* وعلى عدد من المواد لم يبق منها سوى ثمانية وثلاثين مادة (١) المواد الثلاث الأولى منها غير واضحة . أما المادتان الرابعة والخامسة فيبدو أنهما تعالجان الملاحاة النهرية ، والمادة السادسة مشوهة . وتتعلق المادتان السابعة والثامنة بزراعة الحقول وبساتين الفاكهة . أما المادة التاسعة ، فتعاقب من يدخل بستان رجل آخر ، يقبض عليه كاللص ، ويدفع عشر شواقل من الفضة . أما المادة العاشرة ، فتعاقب من يقطع شجرة من حديقة رجل آخر ، بدفع نصف مينا من الفضة . والمادة الحادية عشرة ، تناول العلاقة بين صاحب المنزل وصاحب الأرض الفضاء المجاورة له . والمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ تتعلق بالعيد . أما باقى المواد فبعضها يعالج معاقبة الواشى ، والبعض الآخر يعالج الميراث والزواج والتعويض الواجب دفعه فى حالة الاصابات .

وترى الباحثة التعرض إلى مثال تطبيقى بين الجانب القانونى لاحدى قضايا (٢) القتل وطريقة تصرف المحكمة حينال القتله وشريكهم . ففى تلك القضية ، قام ثلاثة رجال هم نانسج Nanna-Sig ابن لو - سن Lu-Suen وكو - انليلا Ku-Enlilla ابن كوناا Ku-Nanna الحلاق وانليل انام Enlil-ennam ابن اددا كالا Adda-Kalla البستاني بقتل لو اناننا Lu-Isanna ابن لوجال أورو Lugal-Uru الذى كان يعمل موظفاً بالمعابد . ثم قام القتل باختيار زوجة القتيل نين دادا Nin-dada ابنة لو نينورتا Lu-Ninurta بمقتل زوجها . وعلى الرغم من عدم قيام الزوجة

\* ورد بالخاتمة ما يلى

«الحق أنى بالاتفاق مع كلمة الحق أوتر ، جعلت سومر وأكد تستكان بالعدالة الحقنة ...

كما أحلت العدل والحق وأقررت العدالة والخير ...»

Kramer, S.N., "Lipit-Ishtar Law Code", (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, P. 161.

(1) Kramer, S.N., Ibid., PP. 159—161.

(2) Finkelstein, J.J., Documents From the Practice of Law, "Additional Mesopotamian Legal Documents, (in) A.N.E.T., P. 542.

بإبلاغ السلطات بهذه الجريمة . ، إلا أن الملك أور نينورتا Ur-Ninurta ملك ايسن عندما بلغه خبر تلك الجريمة ، أحال القضية إلى مجمع المواطنين في مدينة نيبور الذي قام بتشكيل محكمة للفصل في تلك القضية . وفي هذا المجمع قام تسعة ليناوضوا المتهمين ، وانجهوا إلى مقاضاة الزوجة لأنها ظلت ساكئة تكتم أمر المتهمين ، فهي إذ شرىكتهم... طالما أن هؤلاء الرجال قد اشترى كوا في قتل الخبي عليه ، لا بد أن يلقوا حتفهم ، الرجال الثلاثة وكذلك الزوجة (١) على أساس أن الزوجة ظلت ساكئة ولم تقم بالإبلاغ عن جريمة القتل ، واعتبرت أن سكوتها يفوق جرم شركائها الآخرين .

وبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه ، ينبغي التعرض إلى مجموعة القوانين السومرية (٢) التي يشير إليها نص على لوحة (٣) نشر منذ ما يزيد عن ستين عاماً . وكان من المعتقد أنه يمثل جزءاً من قانون أصله حاكم قبل عبيء خورابي . وفي الواقع فإن النص يشمل مجموعة من القوانين والأحكام القانونية تضمنها كتاب مدرسي في العصر البابلي القديم (حوالي ١٨٠٠ ق . م) ومحتويات وجه اللوح لم تنشر قبل ذلك لسوء حالتها . ومهما كان الأمر ، فإن السطور القليلة الواضحة تحتوي على بعض الأحكام القانونية الغير مترابطة مثل الاجارة واختفاء الحيوانات .

عثر على محاكمة المتهمين بتلك الجريمة منقوشاً على لوح طيني ومكتوباً باللغة السومرية وذلك عام ١٩٥٠ على يد هيئة المعهد الشرق بجامعة شيكاغو ومتحف جامعة بنسلفانيا كما عثر على نسخة أخرى من الوثيقة نفسها في خرائب نيبور بواسطة بعثة متحف بنسلفانيا مما يؤكد أن قضية «الزوجة الساكئة» كان يسجل سابقة قضائية مشهورة .

صويل كريم ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ ،  
أنظر

- (1) Jacobsen, T., *Analecta Biblica*, XII, 1959, pp.133ff. and Chiera, E., *Old Babylonian Contracts*, 1922, No. 173.  
(2) Finkelstein, J.J., „Sumerian Laws-YBC 2177“, (in) *A.N.E.T.*, Princeton, 1969, pp. 525. 526.

أنظر

- (3) Clay A.T., *Yale Oriental Series, Babylonian Texts*, Vol. 1, No. 28 . and Finkelstein, J.J., (in) *J.A.O.S.*, Vol. LXXXVI, New Haven, 1966, pp.357ff.

وتوجد ترجمة لمحتويات ظهر اللوح المشار اليه تحتوى على بعض القوانين. وقد جاء بمجموعة القوانين السومرية أحكاماً منها ما يتعلق بالابن الذي يهرب من أبيه وأمه ، فيعاقب الابن بطرده من المنزل وربما يبيعه (مادة ٤). وحالة الأم والأب اللذان يهربان من ابنتهما فيعاقب الابن بطرده من المنزل والمدينة (مادتان ٥ ، ٦) .

أما بالنسبة لشرية حمورابي ، فتعتبر الشريعة أعظم وثيقة قانونية تم اكتشافها حتى الآن نظراً لكثرة أحكامها التفصيلية وسلامة معظم نصوصها. وواضح هذه الشريعة هو الملك حمورابي الذي يعتبر حكمه أزهى فترة في تاريخ المملكة البابلية القديمة . ويعتبر قانونه (١) الخالد تجسيداً لأغلب ماتضمنته القوانين السابقة عليه . وهو مدون على لوحة من حجر الديوريت الأسود في قته رسم بارز يمثل الملك حمورابي وهو يتلقى التكليف بوضع القانون من اله العدل شمش اله الشمس . وقد حل الغازي العيلامى شوتروك ناهونتي Shutrak Nakhunte (حوالي ١٢٠٧ - ١١٧١ ق . م . ) هذه اللوحة مع غيرها من الغنائم والأسلاب إلى سوسة . Susa . وقد عثرت بعثة آثار فرنسية على اللوحة (٢) في شتاء ١٩٠١ - ١٩٠٢ وحملتها إلى متحف اللوفر كغنيمة تنتقيب عن الآثار . وقد نشرت نصوص هذا القانون وترجمت إلى الفرنسية بواسطة انقس شيل Scheil عام ١٩٠٢ (٣)

(1) Meek, T., Op. Cit., pp. 163—180.

• سوسة هي العاصمة القديمة لمملكة عيلام .

(2) Pritchard, J.B., The Ancient Near East, An Anthology of Texts and Pictures, Vol. 1, Princeton, 1973, Fig. 59.

أنظر

(3) Scheil, V., Mémoires de la délégation en Perse, iv, 1902, pp. 11ff.

وعقب على الشريعة كل من دريفر وميلز (١) . هذا وقد يحى العيلاميون نصوص المواد من نهاية نص المادة ٦٥ حتى بداية نص المادة ١٠٠ . ومع هذا فقد أمكن العثور على نصوص هذه المواد في نسخة أخرى مكتوبة باللغة السامية (٢) ومن المعلوم أن الملك حمورابي قد امر بتدوين نسختين مختلفتين بعض الشيء للقانون ، ويفصل بينهما مدة لا تقل عن خمس سنوات . وكانت لوحة اللوفر هي النسخة الثانية (٣) وفيها يتعلق بوصف لوحة حمورابي يمكن ملاحظة تواجد نقش في الجزء الأعلى يظهر فيه حمورابي واقفاً مرتدياً عباءة ورافعاً يده اليمنى في مواجهة الإله شمش (٤) الذي يبدو في النقش جالساً على العرش وقدميه ترتكزان على قاعدة مرتفعة (٥) .

وتتكون اللوحة من ثلاثة أجزاء - مقدمة ، يتلوها صلب القانون الذي لم يبق منه سوى ٢٨٢ (٦) مادة مكتوبة في شكل أعمدة ، ويبلغ عدد سطورها ٣٦٠٠ سطراً ، وتنتهي بخاتمة . وفي المقدمة إشارة إلى أن الإلهة فوضت حمورابي مهمة نشر العدل في البلاد .

« ... أنا حمورابي ، المكرم ، الأمير الذي يخاف الإله ،  
لأقيم العدل حتى يسود الأرض ،

أنظر

(1) Driver, G.R., and Milcs, J.C., The Babylonian Laws, Vol. 1, Legal Commentary, Oxford, 1952.

(2) Breasted, J.H., The Conquest of Civilization, 1926, 1938.

نقله إلى العربية أحمد فخري ، بعنوان «انتصار الحضارة» تاريخ الشرق القديم ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٩٠ .

(٣) ادوار غال الشهير ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(4) Frankfort, H., The Art and Architecture of the Ancient Orient, London, 1954, p. 59.

(5) Thompson, R.C., "Isin, Larsa and Babylon", (in) C.A.H., Volume of Plates 1, Cambridge, 1927, P. 66.

(٦) أحمد فخري ، دراسات في تاريخ الشرق القديم ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٣٦ .

ولأقصى على الشر والسوء ،  
حتى لا يطفى القرى على الضعيف ...  
أنا محبوب ابانا  
حين أرسلنى مردوك لأقود الشعب فى طريق الحق ،  
ولأدير البلاد ،  
وضعت أسس القانون والعدالة فى لغة الأرض .  
مستهدفاً صالح الشعب (١) ... » .

وعلى الرغم من أن تلك المقدمة مجدت الآلهة ، إلا أن نصوص القانون لم تخل بهم ، حيث جاءت بقواعد علمانية بعيدة عن الصبغة الدينية . ولذلك فإن قانون حمورابى يختلف من هذه الزاوية عن القوانين الدينية مثل القانون الهندى (٢) .

وفى خاتمة الشريعة ، يعلن حمورابى « .. أنا حمورابى ، الملك الكامل ،  
الذى لم يهمل ذوى الشعور السوداء ،  
الذين قدمهم لى انليل ،  
والذى عهد إلى بهم راعيهم مردوك ، ...  
لقد عينى كيار الآلهة ،  
ومن ثم أصبحت الراعى الخبير ، الذى يعنى صولجه الحق ، ...  
وحلت فى صدرى شعوب أرض سومر واكد ، ...  
وحكمتهم فى سلام ، ... » .

(1) Meek, T.J., "The Code of Hammurabi", The Prologue, (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, pp. 164—165.

(٢) عبد المجيد عبد الفتارى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

حتى لا يطغى القوى على الضعيف  
 وحتى تتحقق العدالة ... ، ...  
 لقد سجلت كلماتي القيمة على لوحين ،  
 في حضرة تمثالي ، كملك للعدالة ،  
 وأقنها لتشرع القانون في الأرض ، ...  
 ولتعطى العدالة للمظلوم  
 أنا حمورابي ، ملك العدل ،  
 قدم شمش إلى القوانين (١) . . . .

كما تتضمن الخاتمة كذلك الاشادة بفضائل حمورابي ، وتعداد نعمائه  
 ودعوة خلفائه من بعده ألا يبدوا عمله ، ويدعو الالهة إلى أن تنزل اللعنة  
 على من يشوه نصوص القانون أو يغير منها شيئاً (٢) .  
 ويمكن القول بأن حمورابي قد جمع جزءاً من شريعتي القوانين والتشريعات  
 العراقية السابقة مثل شريعة اورنامو وشريعة اشوناء وشريعة لبث عشتار ، ثم أضاف

- (1) Meek, T.J., The Code of Hammurabi "The Epilogue", (in) A.N.E.T.,  
 PP. 177—178.  
 (2) Meek, T.J., Ibid, PP. 178—179.

أنظر

Harper, R.F., The Code of Hammurabi, Chicago, 1904.

• نجد القواعد التي بنى عليها حمورابي المشولية عن فعل الحيوان وعن تدمير البناء ، قد  
 أخذت بها بعض التشريعات السابقة مثل قانون اشوناء . فثلاً فيما يخص بالمشولية عن فعل الحيوان  
 ترى المادة ٢٥٠ من قانون حمورابي تنص على أنه «إذا نطح ثور رجلاً أثناء مسيره في الشارع  
 فأت الرجل فليس الأمر موضع دعوى» .

أما المادة ٢٥١ فنصت على أنه «إذا كان ثور رجلاً مرفوقاً بالنطح وأخطره بذلك مجلس  
 مدينته ولكنه لم يخفف قرنيه أو يربطه ثم نطح الثور واحداً من البلاء فأت فانه يدفع نصف مينا  
 من الفضة . «وإذا كان المقتول عبداً فانه يدفع ثلث مينا من الفضة» (مادة ٢٥٢) . =

عليها هورابي الكثير من المواد الأخرى ، فجاء تشريعه كاملاً (١) لتنظيم المجتمع وحمايته .

ويبدو أن تشريع هورابي كان متقدماً على عصره ولا سيما فيما يتعلق بالتعريفات القانونية للأجور (٢) ويتضح ذلك في ( مادة ٢٥٧ ) إذا استأجر رجل مزارعاً ، فإنه يعطيه ٨ كور من الحبوب كل سنة . وحددت المادة (٢٥٨) أجر راعي الغنم ٦ كور من الحبوب كل سنة والمادة (٢٦١) حددت الأجرة السابقة بأنها ٨ كور من الحبوب كل سنة . أما المادة (٢٧٣) فقد حددت أجور العمال الموسمين . وحددت المادة (٢٧٤) أجور صانع الطوب والفساج وصانع الأختام والجواهرجي والحداد وصانع الجلود وصانع السلال والبناء .

وعلى الرغم من تحديد الأجور في شريعة هورابي ، إلا أن تلك المواد جاءت أكثر وضوحاً في تشريع اشنونا (٣) .

وبالنسبة لقانون العقوبات ، فقد كانت الجريمة والعقوبة متطورتين

---

١٠ - وتقابل هذه النصوص في قانون اشنونا المادتان ٥٤ ، ٥٥ .

مادة ٥٤ إذا عرف عن ثور عادة المناطحة ووصل إلى السلطات بأ معرفة صاحبه بذلك ومع ذلك فإنه لم يقتطع قرنية ثم ناطح الثور رجلاً وقتله فإن صاحبه الثور يدفع ثلثي مينا من الفضة . ومادة ٥٥ «أن نطح عبداً فقتله فإنه يدفع ١٥ شاقلا من الفضة .

أما بالنسبة لمسئولية البناء فقد تنازلها قانون هورابي في المواد ٢٢٩ - ٢٣٣ . وتتناهبها المادة (٥٨) من قانون اشنونا . وهذه المواد تشترط أن مسئولية من أقام البناء ومسئولية صاحب البناء لا بد لقيامها من ذوائر الخطأ .

(1) Moscati, S., The Face of the Ancient Orient, A Panorama of Near Eastern Civilization in Pre-classical Times, U.S.A., 1962, P. 89.  
(2) Driver, G.R., and Miles, J.C., Op. Cit., pp. 469f.  
(3) Gadd, C.I., "Hammurabi and the End of His Dynasty", (in) C.A.H., Vol. 11, Part 1, Cambridge, 1973, p. 190.

بحيث كانت الدولة لا الأفراد هي التي تشرف على تحديد الجرائم وتوقيع العقوبات الا أنه يؤخذ على هذا القانون شدة تلك العقوبات . فعلى سبيل المثال نص التشريع المذكور على تطبيق عقوبة الاعدام في حالة الجرائم الآتية :

شهادة الزور في قضية تنصل بالحياة (مادة ٣) إذا شهد شاهد بشهادة زور في قضية ولم يستطع اثبات قوله وكانت القضية تنصل بالحياة يقتل .  
والسرقة من المعابد أو أموال النحلة (مادة ٦) إذا سرق رجل متاع معبد أو متاع الدولة ، فانه يقتل . وكل من وضع يده على متاع مسروق يقتل .  
واختفاء الاشياء المسروقة (مادة ٧) إذا اشترى وجل أو أخذ كأمانة ذهباً أو عبداً أو جارية أو ثوراً أو نعجة أو جحشاً أو أى شىء آخر من يد ابن رجل آخر أو عبده بغير شهود أو عقود ... فهو لص ... ويقتل . وبجانب تطبيق عقوبة الاعدام في كثير من الجرائم ، فقد نص هذا التشريع على بتر الأعضاء كعقوبة .

(مادة ١٩٥) إذا ضرب ولد أباه تقطع يده .

وهذه العقوبات القاسية إذا قورنت بما جاء في قانونى اورنامو واشنونا تصف قانون حمورابى بالتخلف في هذه الناحية . ولو أن تطور هذا القانون في خلال المراحل الزمنية التي طبق فيها كان يدعو إلى التغلب على هذه القسوة باستبدالها بالرحمة ، وعلى العقوبات البدنية باستبدالها بالغرامات المالية (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن شريعة حمورابى لم تتضمن قواعد عامة مجردة كما هو الشأن في التشريعات الحالية ، بل تناولت مسائل محددة للغاية يتعلم ايجاد حلول للمسائل الأخرى الترتيبية منها . فعلى سبيل المثال فاننا نلمس في المادة السابقة (١٩٥) التي تعاقب الابن بقطع يده إذا ضرب أباه لا نجد أى مادة أخرى تتحدث عن قتل الوالدين . كما لا توجد مواد تتناول البيع

(١) اعوار غاك الذهبى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

الا بطريقة عرضية فبما يختص بالأشياء المكتسبة التي لا يجوز التصرف فيها كحقل الجندي أو دستانه أو متعلقات بيته (مادة ٣٦) .

ويرى البعض أن الحالات الأخرى غير المنصوص عليها في قانون حورابي ، كانت تعالج حسب القواعد العرفية والتشريعية التي كانت تحتويها القوانين السابقة على قانون حورابي ما لم يأت القانون الأخير بنص يخالفها (١)

وأيا كان تقويمنا لهذا التشريع ، فإننا نسجل عليه أنه لم يعالج كافة مظاهر الحياة الاجتماعية السائدة في عصره ، وأنه كان يعنى بفروض قضائية تفصيلية ، لا بمبادئ عامة مجردة (٢) لهذا فقد كانت مواده تبدأ بهذا الاصطلاح شوما Shumma أي «إذا فرض أن» (٣) وأن مصادره كانت متعددة ، عرفية قديمة ، وأحكاماً قضائية ، وقواعد تشريعية مستحدثة .

أما من حيث التيوب ، فقد نهج حورابي نهج تشريع لبت عشار في تقسيم التشريع إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول مقدمة ، والثاني المضمون ، والثالث الخاتمة . وأما الأسلوب ، فهو موجز ورائع . وتتميز المقدمة والخاتمة بأسلوب شبه شعري (٤) كما يتضح للباحثة عند دراستها لتشريع حورابي درجة اتقانه سواء من حيث الصياغة أم من حيث المضمون .

وفي الامكان العرض لبعض النماذج المعيرة عن درجة هذا الاتقان في تلك المواد التي تعالج أسس المسؤولية الجنائية . ونحن نعلم أن القوانين الفرعونية كانت تقيم المسؤولية الجنائية على دعامين هامين هي المساواة بين جميع المصريين أمام القانون دون تفرقة بين مواطن وآخر ، والتعويل على الارادة في المسائلة الجنائية .

(١) ادوار غال الفهني ، نفس المرجع ، ص ١١٥ .

(٢) Moscati, S., Op. Cit., p. 89.

(٣) ادوار غال الفهني ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٤) Meek, T.J., Op. Cit., p. 164.

أما شريعة حوراني ، فقد ملكت مسلماً آخر إذا أسست المشولية  
الجنائية على دعائم ثلاثة هي :

(أولاً) تدرج العقوبة وفقاً للمركز الاجتماعي للجنة المذنبين .

(ثانياً) اعتناق مبدأ المشولية الجماعية ، واهدار الأخذ بالمشولية  
الارادية وحدها .

(ثالثاً) الأخذ بمبدأ الثأر «القصاص» وحده دون افساح لمجال الدية  
بصفة عامة .

ففيما يتعلق بتدرج المساءلة الجنائية تبعاً للمركز الاجتماعي للمذنب ،  
فقد أقر تشريع حوراني إلى تقسيم المجتمع العراقي القديم إلى ثلاث طبقات  
هي طبقة الأويلم ، وتضم الأحرار أو السادة أو الاشراف ، وطبقة الموشكينوم  
وتضم الاحرار من عامة الشعب ، والثالثة طبقة الارقاء أو العبيد وردم  
wardum ، وكانت لهم بعض الحقوق \* ، كما كانت هناك بعض الأحكام  
التي بموجبها يتمكنون من الحصول على حريتهم (١) إذا توفرت ظروف  
معينة . وكان معيار التفرقة بين الطبقتين الأوليتين يرجع أساساً إلى مركزهم  
الاجتماعي ومدى ثرائهم (٢) .

---

\* أجاز حوراني الرقيق بعض الحقوق فيما يتعلق بالزواج وتملك الأموال  
(مادة ١٧٥) إذا تزوج عبد لقصر أو عبد خاص لمواطن من ابنة رجل حر ورزيت  
منه بأطفال ، فليس لسيد العبد حق الخدمة على الأطفال من ابنة السيد .

(مادة ١٧٦) هذا إلى أنه إذا تزوج عبد لقصر أو عبد خاص لمواطن من ابنة سيد ثم أنها  
دخلت حين تزويجها إلى بيت عبد القصر أو بيت عبد المواطن الخاص ببائتها وارتبطت ببعضها  
ثم أسأ بيتاً وأثناء جناح ثم مات العبد ، فإن ابنة السيد تأخذ ببائتها ثم يقسم إلى قسمين ما اشتركت  
مع زوجها في شرائه بعد ارتباطها ويأخذ صاحب العبد النصف وتأخذ هي النصف لأولادها .

(1) King, L.W., A History of Babylon From the Foundation of the  
Monarchy to the Persian Conquest, London, 1915, p. 166.

(2) Gadd, C.J., Op. Cit., P. 197.

وقد تضمن تشريع حوراي اختلافاً في الأحكام تبعاً لاختلاف المركز الاجتماعي للمذنب . ونورد فيما يلي أمثلة لهذا الاختلاف (١)

(مادة ١٩٦) من يتسبب في اطلاق عين عضو من جماعة النبلاء تقطع عينه .

(مادة ١٩٧) من يكسر عظمة رجل آخر تكسر عظمته .

(مادة ١٩٨) من يفقد رجلاً من العامة عينه أو احداً عظامه يدفع مائة

من الفضة .

ولقد سبق لقانون اشونونا أن أخذ بالفرقة في المشوية تبعاً للمكانة الاجتماعية للمذنب (مادتي ٢٣ و ٢٤) . . الأمر الذي دل على أن تشريع حوراي كرمس هذه الفرقة ولم يبتكرها .

وهناك فرقة أخرى ترجع إلى المهنة . فقد فرق قانون حوراي في المعاملة العقابية بين ذوي المهن المختلفة . ونورد فيما يلي مثالا لهذه الفرقة وردت في المواد ٢١٨ - ٢٢٠ . (مادة ٢١٨) إذا باشر طبيب عملية كبرى لرجل بسلاح برونزي وتسبب في موته ، أو فتح خراجاً بعينه فأثلفها ، تقطع يده . (مادة ٢١٩) إذا كانت العملية لعبد رجل من العامة ومات ، فيعوض عبداً بعبد .

(مادة ٢٢٠) إذا باشر العملية على عين العبد بالسلاح البرونزي فأثلفها يدفع نصف ثمنه من الفضة .

---

(1) Meek, T.J., OP. Cit., P. 175.

\* مبدأ العين بالعين .

\*\* (مادة ٢٣) إذا لم يكن لرجل دعوى قبل آخر ومع ذلك استرهن جاريته واحتجزها في بيته ثم قتلها ، فإنه يدفع مقابلها جارين له .

(مادة ٢٤) إذا لم يكن له دعوى قبله ومع ذلك احتجز زوجة « موشكينوم » أو طفله . وتلها ، فإن هذه جريمة كبرى ... إن المحتجز يقتل .

وعلى ذلك فقد كان الجراحون يعاقبون تبعاً لنتائج عملياتهم مع مراعاة الاختلافات المألوفة في التقدير وفقاً للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المريض ، أما فيما يختص باعتناق حوراني لمبدأ المسؤولية الجماعية ، فقد كانت المسؤولية الفردية تقوم أساساً على الإرادة ، إرادة الفرد للنتيجة الاجرامية . أما المسؤولية الجماعية ، فتعارض مع الإرادة لأنها تحمل الجماعة ككل ، ما قد يقع من بعضهم من إثم أو جريمة . وقد اتجه تشريع حوراني إلى فرض المسؤولية الجماعية على الأسرة والعشيرة والهيئات ، وقد كانت هذه المسؤولية الجماعية تطبق في حالتين أولهما : بمجرد حدوث الجرم ، والثانية : في حالات معينة منها عدم التمكن من القاء القبض على المجرم لفراره أو لامتناع أسرته أو قبيلته عن تسليمه . ومن تطبيقات المسؤولية الجماعية تشير إلى مادتي ٢٣ ، ٢٤

(مادة ٢٣) إذا لم يضبط السارق ، فإن صاحب المتاع المسروق يقدم تفصيلات المسروقات في حضرة الاله ، وعندئذ تعوضه المدينة وحاكمها التي وقعت السرقة في ناحيتها عن متاعه المسروق .

(مادة ٢٤) إذا كان ما سرق حياة تدفع المدينة للحاكم مينا من الفضة تعويضاً لأهلها .

ويشير بعض المؤرخين إلى هاتين المادتين بأنهما يدلان على أن قانون حوراني قد ارتقى حتى بلغ درجة من التقدم قلما نجد لها في كثير من التشريعات الحالية ، حيث لا يوجد في هذه الأيام مدينة بلغ صلاح الحكم فيها إلى الدرجة التي تفرض على المدينة تعويضاً لمن يقع عليه جريمة بسبب إهمال تلك المدينة (١) .

وبالنسبة لمبدأ القصاص ، فقد طبق تشريع حوراني مبدأ القصاص تطبيقاً

(١) ادوار غالي الذهبى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

شاملا لم يقتصر على الجرائم العمدية ، بل تجاوزها إلى الجرائم التي لم يخطئ فيها المدنب ، بل ولم يتدخل في الفعل الاجرامى ، ولم يتصل بهذا الفعل على أى وجه . وهذا ظلم بين (١) . ونورد قيا يلى مثالين (٢) : تنص المادة ٢٠٩ من هذا التشريع على أنه «إذا ضرب رجل ابنة رجل آخر وأجهضت ، يدفع ١٠ شواقل من الفضة بسبب اجهاضها .

وتضيف (المادة ٢١٠) إذا ماتت المرأة قتلت ابنته .

كما تنص المادة (٢٢٩) على أنه «إذا بنى بناء بيتاً لرجل ولم يتم البناء بحيث انهار المبني وتسبب في وفاة صاحب البيت يقتل البناء .

كما تضيف (المادة ٢٣٠) إذا أدى ذلك إلى موت ابن صاحب البيت يقتل ابن البناء (٣) .

وبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه : فقد حرص قانون جوراني على أحكام الموارث . و رعاية حقوق القصر بطريقة لا نجد مثيلا لها في كثير من التشريعات الحالية ، حيث تشير (المادة ١٧٧) إذا كان لأرملة أطفال قصر وعولت على دخول بيت رجل آخر فليس لها أن تدخل دون موافقة القضاة فإنها حين تريد دخول بيت رجل آخر يتجرى القضاة حالة تركة زوجها السابق ثم يعهدون إلى زوجها الثاني برعاية تركة زوجها السابق ونحصر اوحة بينهم وبين المرأة تستهدف أنهم سيرعون التركة ويردون القاصرين دون التعرض بالبيع لمتاع البيت لأن المشتري الذى يقدم على شراء متاع بيت أطفال أرملة ينحصر ماله ويعاد المتاع إلى أصحابه .

(١) جيسس هنرى برستد ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(2) Meek, T.J., Op. Cit., pp. 175—176.

(3) Meek, T.J., Ibid., p. 176.

• كانت التركة تقسم بين الأولاد الذكور . أما الإناث فلم يكن لهم هذا الحق إلا إذا لم يكن هناك أبناء ذكور .

Moscato, S., Op. Cit., P. 90.

وفي الامكان التعرض لبعض الآراء التي صدرت لتقييم قانون حوراني  
 فمن ناحية يعتقد البعض بأن شريعة حوراني شريعة دينية (١) ويتخذون  
 دليلاً على ذلك بأن الإله شمش هو الذي أوحى بهذا القانون إلى حوراني (٢)  
 ولكن البعض الآخر يعارضون هذا الرأي على أساس أن شريعة حوراني  
 ليست قانوناً دينياً ، بل مجرد وسيلة لاقرار السلام بين الناس (٣) . وكذلك  
 فإن تلك الشريعة لم تكن وحياً من الإله شمش أو غيره من الآلهة بدليل ما جاء  
 في قوله «الاحكام المتعلقة بالعدالة وضعها الملك العظيم حوراني ، والأقوال  
 الواردة بعدها تدل على أن الملك هو الذي سنّها لشعبه . أما الإشارة إلى الإله  
 شمش ، فانما يدل على التقديس أو ربما تكون الإشارة إلى هذا الإله بالذات  
 كإله للشمس التي كانت تتخذ شعاراً للعدالة في الاساطير القديمة على أساس  
 أنها رمز كشف الحق وازالة الظلم (٤) .

ومن ناحية أخرى ، يرى ديلاهورت بأن قانون حوراني ليس قانوناً  
 بالمعنى المتعارف عليه أي من كونه مجموعة من القوانين التي تتضمن نظاماً  
 كاملاً للتشريع ، وانما هو مجموعة من القرارات الملكية (٥) .

ومهما كان الأمر في حكمنا على شريعة حوراني ، يجب أن يكون في  
 ضوء نظرتنا لنظام الحكم في العراق في تلك الآونة . فقد كان للملك في العراق  
 صفتان : صفة كمثل للإله ، وصفته كحاكم عليه حماية مدينته ثم دولته (٦) .

(١) صلاح الدين الناهي ، تطبيقات على قوانين العراق ، مجلة سور ، المجلد الخامس ،  
 الجزء الأول ١٩٤٩ ، ص ٣٧ .

(٢) اعرار غالي الذهبى ، المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) عبد المجيد محمد الحفناوى ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

(٤) عبد الرحمن الكيال ، شريعة حوراني أقدم الشرائع العالية ، حلب ١٩٥٨ ،  
 ص ١٠٣ .

(٥) ل. ديلاهورت ، بلاد ما بين النهرين ، الحضارتان البابلية والآشورية ، ترجمة  
 محرم كمال ، القاهرة ، ص ١١٠ .

(٦) نجيب ميخائيل ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وعلى ذلك ففى الامكان القول بأن تشريع حمورابى ليس تشريعاً دينياً بحتاً ، إذ أنه لم يحتو على أحكام دينية ، بل هو فى الواقع لا يخرج عن كونه قرارات ملكية صدرت فى أحكام خاصة لهذا الشعب . ولو أن هذا لم يقلل من المميزات الكثيرة لهذا القانون بدليل أنه اكتسب شهرة واسعة حيث اقتبسه العيلاميون واستخدمه ملوك آشور . كما عثر على نسخ كثيرة منه فى عصر الدولة البابلية الجديدة (الكلدانية) مما يؤكد انتشاره وتأثيره على الشعوب المجاورة وقوانينها .

وتنبئى الإشارة إلى اعلان قانونى (١) صدر فى عهد الملك أمى زادوجا Ammisaduqa -  
عاشر ملوك أسرة بابل ، وذلك بغرض تطبيق العدل والمساواة فى بداية  
عهدى . وتشمل قوانين أمى زادوجا اعادة الدين ، واعادة الأرض إلى أصحابها -  
كما تنبئى الإشارة إلى مجموعة من القوانين الآشورية التى يمكن ارجاعها  
زمنياً إلى العصر الآشورى الوسيط (٢) . وقد عثر عليها منقوشة على بعض  
لوحات طينية ، بعضها مهشم . وتاريخ هذه اللوحات يعود إلى عهد الملك  
تجلات بلامر الأول Tiglath Pileser أى من القرن الثانى عشر ق . م .  
وأما القوانين ، فيمكن ارجاعها زمنياً إلى القرن الخامس عشر ق . م . (٣)  
وذلك فى حفائر البعثة الألمانية فى آشور القديمة . وفى الأعوام من ١٩٠٣  
وحتى ١٩١٤ . وقد نشر منها حتى الآن احدى عشر لوحة (٤) . وبعد ذلك  
نشرت نصوص خمس كمرات . وتعتبر أوفى ترجمة وتعليق للقوانين الآشورية

\* احتفظ آشور بنى ببل بنسخة من قانون حمورابى فى مكتبة .

ادوار غال انذهبى ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(1) Finkelstein, J.J., "The Edict of Ammisaduqa., (in) A.N.E.T.

Princeton, 1969, 526—528.

انظر

Finkelstein, J.J., "Ammisaduqa's Edict and the Babylonian Law Codes," (in) J.C.S., Vol. Xv, New Haven, 1961, pp.91 ff.

(٢) سينيور موسكاتى ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(3) Meek, T.J., "The Middle Assyrian Laws," (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, P. 180.

\* نلعة شرجات Qalat Shergat حالياً

(4) Meek, T.J., Ibid. , pp. 180—188.

ببواسطة دريفروميلز (١) . وقد تعرضت مواد القوانين الآشورية للأحكام الخاصة بدخول المعابد وسرقة ما بها ، وعقوبات السرقة بوجه عام . وكذلك الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة كهدايا الزواج والميراث والطلاق . كما تناول جزء منها الأحكام العقابية في حالات السرقة والخيانة والرشوة ، وأيضاً القوانين المرتبطة بالزراعة والرعى .

وبالدراسة الموضوعية المقارنة بين القوانين الآشورية وقانون حوراني ، يمكن للباحث أن يلاحظ أن القوانين الآشورية أقسى في أحكامها ، ولكنها أقل في مستواها الحضارى مثال ذلك (اللوحة الأولى A) .

(مادة ٣) إذا مرض رجل أو مات وسرقت زوجته من بيته شيئاً ثم سلمته إلى رجل أو سيدة أو أى شخص آخر ، فإن الزوجة تعدم كما يعدم كل من تسلم منها شيئاً . أما إذا سرقت زوجة من زوجها وهو على قيد الحياة شيئاً من متعلقات بيته وأعطته إلى رجل أو سيدة أو أى إنسان آخر ، فإن الزوج يقيم الاتهام ضد زوجته ويوقع عليها العقوبة المناسبة كما أن من تسلم من يدها شيئاً يعيده وتوقع عليه نفس العقوبة التى أنزلها الزوج بزوجه .

وقد صدرت في عهد الامبراطورية البابلية الجديدة مجموعة من الشرائع (٢) عثر عليها منقوشة على لوح موجود حالياً بالمتحف البريطانى . وقد قام بنشرها وترجمتها بيترز (٣) F.E. Peiser ويحتوى اللوح على ستة عشر فقرة ، يمكن الاطمئنان إلى تسعة منها . ويفترض بيترز أن تلك القوانين إنما تعود زمنياً إلى

أنظر

(1) Driver, G.R., and Miles, J.C., The Assyrian Laws, Edited with Translation and Commentary, 1935.

(2) Meek, T.J., "The Neo-Babylonian Laws", (in) A.N.E.T., Princeton, 1969, pp. 197—198.

أنظر

(3) Peiser, F.E., (in) S.P.A.W., Berlin, 1889, pp. 823-828 and Tafel VII.

عصر آشور بانيبال Ashurbanipal . ومهما كان الأمر ، فإن طريقة صياغة تلك القوانين تشير إلى انتمائها إلى الدولة البابلية الجديدة . هذا وقد تناولت القوانين المواد التي تتناول التعويض في حالة اغراق حقل نتيجة سوء استخدام لبئر مجاور لذلك الحقل .

مثال ذلك (مادة ٣) (السيد الذي يستخدم) بئر له لأغراض الري ولكنه لم يصنع (حاجزاً) قوياً وأدى ذلك إلى احداث فيضان أغرق الحقل المجاور فعليه أن يدفع لمالك هذا الحقل الأخير قمحاً .

كما تناول بعض المواد الأخرى هدايا الزواج (مواد ٩ - ١٣) وكذلك الميراث بالنسبة لأولاد تزوج والدهم أكثر من مرة (مادة ١٥) .

وبذلك تكون الدراسة التاريخية لموضوع الشرائع العراقية القديمة قد أوضحت أهمية البحث في هذا المجال ، حيث أنها ألقت بعض الضوء التاريخي عن العلاقات الانسانية في المجتمع العراقي القديم . فالمجتمع لا يستقيم أمره الا إذا استوى على سنن بينه ينزل أفراد المجتمع عند حكمها . ومن هنا كان لابد للمجتمع من نظام يحكم نشاط الأفراد . هذا النظام لا يستوى الا على قواعد أمره ملزمة يحمل الأفراد على طاعتها . فالمجتمع والقانون متلازمان .

وقد تعرضت الباحثة عند دراستها لموضوع هذا البحث إلى نشأة القوانين العراقية القديمة وتطورها وأثرها في دراسة العلاقات والصلات المختلفة بين الأفراد باعتبارهم أعضاء في الهيئة الاجتماعية . وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة تقدم الحضارة العراقية في وضع أسس الشرائع والقوانين على أساس كونها من الجهود البشرية المبكرة ، في تنظيم الحياة ووضع قواعد السلوك لأفراد المجتمع الذين امتازوا باحترامهم وتمسكهم بأحكام القوانين ، فصارت كافة المعاملات والأحوال الشخصية وفق تلك القوانين المنظمة ، مما ساعد على تحقيق العدالة في المجتمع العراقي آنذاك .

## المراجع

### (أ) مدلولات الاختصارات

#### List of Abbreviations

- A.N.E.T. = Pritchard, J.B., *Ancient Near Eastern Texts, Relating to the Old Testament, Third Edition with Supplement*, Princeton, 1969.
- A.J.A. = *American Journal of Archaeology*, Concord, N.H. etc., 1948.
- Ann. A.S.O.R. = *Annual of the American Schools of Oriental Research, Supplementary Studies*, New Haven, 1956.
- A.S. = *Assyriological Studies*, Oriental Institute University of Chicago, Chicago, 1965.
- C.A.H. = *The Cambridge Ancient History, Third Edition, Volume 1, Part 2A and 2B, Early History of the Middle East*, Cambridge, 1971.  
—*The Cambridge Ancient History, Third Edition, Volume 11, Part 1, History of the Middle East and the Aegean Region C. 1800—1380 B.C.*, Cambridge, 1973.
- J.A.O.S. = *Journal of the American Oriental Society*, New Haven, 1966.
- J.C.S. = *Journal of Cuneiform Studies*, New Haven, 1961 and 1968—1969.
- S.P.A.W. = *Sitzungsberichte der Preussischen Akademie der Wissenschaften*, Berlin, 1889.

(ب) مراجع عربية :

- ١ - ادوار غالى الدهمى : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ،  
بنغازى ١٩٧٦ .
- ٢ - أحمد فخرى : دراسات فى تاريخ الشرق القديم ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ٣ - حسن كيرة : المدخل إلى القانون ، الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٤ - سمير عبد السيد تناغور : النظرية العامة للقانون ، الاسكندرية ١٩٧٤ .
- ٥ - صوفى أبو طالب : مبادئ فى تاريخ القانون ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٦ - صلاح الدين الناهى : تعليقات على قوانين العراق ، مجلة سومر ،  
المجلد الخامس ، الجزء الأول ، ١٩٤٩ .
- ٧ - طه باقر : شرائع العراق القديم ، مجلة سومر ، المجلد الثالث ،  
الجزء الثانى ، ١٩٤٧ .
- ٨ - طه باقر : قانون جديد من تل أبو حرميل ، مجلة سومر ، المجلد  
الرابع ، الجزء الأول .
- ٩ - طه باقر : قانون لبت عشتار ، مجلة سومر ، المجلد الرابع ،  
الجزء الثانى ، ١٩٤٨ .
- ١٠ - عمر ممدوح مصطفى : اصول تاريخ القانون ، الاسكندرية ١٩٦٣ .
- ١١ - عبد المحجد محمد الحفناوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ،  
الاسكندرية ١٩٨١ .
- ١٢ - عبد الرحمن الكيالى : شريعة حمورابى أقدم الشرائع العالمية .  
حلب ١٩٥٨ .
- ١٣ - نجيب ميخائيل ابراهيم : مصر والشرق الأدنى القديم ، حضارة  
العراق القديمة ، الجزء السادس ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦١ .

(ج) مراجع مترجمة إلى اللغة العربية .

- ١٤ - جيمس هنرى برستد : انتصار الحضارة ، تاريخ الشرق القديم ،  
نقله إلى العربية أحمد فخرى ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٥ - ميتينو موسكاتى : الحضارات السامية القديمة ، ترجمة السيد  
يعقوب بكر ، ومراجعة محمد القصاص ، القاهرة .
- ١٦ - صدويل كريم : من ألواح سومر ، ترجمة طه باقر ، ومراجعة  
وتقديم أحمد فخرى ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٧ - ل. ديلابورت : بلاد ما بين النهرين ، الحضارتان البابلية والآشورية ،  
ترجمة محرم كمال ، القاهرة .

(د) مراجع أجنبية :

- 18 — Breasted, J.H., *The Conquest of Civilization*, 1926, 1936.
- 19 — Chiera, E., *Old Babylonian Contracts*, 1922.
- 20 — Clay, A.T., *Yale Oriental Series, Babylonian Texts, Vol. 1, No. 28.*
- 21 — Driver, G.R., and Miles, J.C., *The Assyrian Laws, Edited with Translation and Commentary*, 1935.
- 22 — , *The Babylonian Laws, Vol. 1, Legal Commentary, Oxford, 1952.*
- 23 — Finkelstein, J.J., "Additional Mesopotamian Legal Documents", (in) *A.N.E.T.*, Princeton, 1969.
- 24 — , "Ammisaduqa's Edict and the Babylonian Law Codes", (in) *J.C.S.*, Vol. XV, New Haven, 1961.
- 25 — , (in) *J.A.O.S.*, Vol. LXXXVI, New Haven, 1966.
- 26 — , "Sumerian Laws-YBC 2177, (in) *A.N.E.T.*
- 27 — , "The Edict of Ammisaduqa", (in) *A.N.E.T.*
- 28 — , "The Laws of Ur-Nammu", (in) *A.N.E.T.*, Princeton, 1969.
- 29 — Frankfort, H., *The Art and Architecture of the Ancient Orient*, London, 1954.
- 30 — Gadd, C.J., "Babylonia C. 2120—1800 B.C.", (in) *C.A.H.*, Vol. 1, Part 2B, Cambridge, 1971.
- 31 — , "Hammurabi and the End of His Dynasty", (in) *C.A.H.*, Vol. II, Part 1, Cambridge, 1973.
- 32 — , "The Cities of Babylonia", (in) *C.A.H.*, Vol. 1, Part 2A, Cambridge, 1971.
- 33 — Goetze, A., "The Laws of Eshnunna", (in) *A.N.E.T.*, Princeton, 1969.

- 34 — , "The Laws of Eshnunna", (in) *Ann. A.S.O.R.*,  
31, New Haven, 1956.
- 35 — Gurney, O.R., and Kramer, S.N., (in) *A.S.*, XVI, Chicago, 1965
- 36 — , "Two Fragments of Sumerian Laws", (in) *Studies*  
... Landsberger.
- 37 — Harper, R.F., *The Code of Hammurabi*, Chicago, 1904.
- 38 — Jacobsen, T., *Analecta Biblica*, XII, 1959.
- 39 — King, L.W., *A History of Babylon From the Foundation of the*  
*Monarchy to the Persian Conquest*, London, 1915.
- 40 — Kramer, S.N., *From the Tablets of Sumer*, Indian Hills, Colorado,  
1956.
- 41 — , *Lipit-Ishtar Law Code*, "Prologue", (in) *A.N.E.T.*,  
Princeton, 1969.
- 42 — , (in) *Orientalia*, XXIII, 1954.
- 43 — , *The Sumerians Their History Culture and Chara-*  
*cter*, Chicago, 1963.
- 44 — Meek, J.J., *The Code of Hammurabi*, "The Epilogue", (in)  
*A.N.E.T.*
- 45 — , *The Code of Hammurabi*, "The Laws", (in)  
*A.N.E.T.*
- 46 — , *The Code of Hammurabi*, "The Prologue", (in)  
*A.N.E.T.*
- 47 — , "The Middle Assyrian Laws" (in) *A.N.E.T.*
- 48 — , "The Neo-Babylonian Laws", (in) *A.N.E.T.*,  
Princeton, 1969.
- 49 — Moscati, S., *Ancient Semitic Civilization*, London, 1957.
- 50 — , *The Face of the Ancient Orient, A Panorama of*  
*Near Eastern Civilization in Pre-Classical Times*,  
U.S.A., 1962.

- 51 — Peiser, F.E., (in) S.P.A.W., Berlin, 1889.
- 52 — Pritchard, J.B., *The Ancient Near East, An Anthology of Texts and Pictures*, Vol. 1, Princeton, 1973.
- 53 — Scheil, V., *Mémoires de la délégation en Perse*, IV, 1902.
- 54 — Steele, F.R., "The Code of Lipit-Ishtar", (in) *A.J.A.*, 52, Concord, N.H. etc., 1948.
- 55 — Thompson, R.C., "Isin, Larsa and Babylon", (in) *C. A. H.*, Volume of Plates 1, Cambridge, 1927.